المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المتغيرات الدولية واثارها على العلاقات المغربية – الامريكية
اسم الكاتب: م.د. برهان علي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2455
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 18:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الدولية واثارها على العلاقات المغربية-الامريكية

م.د. برهان علي محمد
جامعة كركوك-كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص.

ولعل ما يستخلص من العلاقات السياسية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية هو عمقها التاريخي والمتجدد والذي يتماشى مع واقع المصلحة المشتركة بين البلدين إذ يعتبر المغرب في حساب السياسة الخارجية الأمريكية حليف استراتيجي بمنطقة شمال إفريقيا في ظل منافسة أمريكية أوروبية على المنطقة، وان ما يميز العلاقة السياسية المغربية - الأمريكية عموما هو التعاون في بعض المجالات التي تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية للبلدين، إذ يطمح المغرب من وراء هذا الارتباط السياسي الاستراتيجي ضمان الدعم الأمريكي بخصوص مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية.

المقدمة

إن النظام السياسي لا يعيش في فراغ بل يتحرك في إطار بيئات داخلية وإقليمية و دولية يتبادل معها التأثير والتأثر ومن المتفق عليه، أن النظام الدولي يؤثر بشكل كبير على ، طبيعة السياسة الخارجية لأية دولة في العالم و الدول العربية خصوصاً والنامية بشكل عام، ليست من هذا الأمر، حيث تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة كما هو الحال بالنسبة للمغرب و بالتغير في النظام الدولي، ونظراً لاختلاف البيئة الدولية بعد مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وبانتهاء النظام الاشتراكي، سيطرت الولايات المتحدة كقطب مشترك منفرد بمقدرات العالم ، وارتباطاً بالعلاقات الإستراتيجية التي تجمع بين الولايات المتحدة و إسرائيل باعتبار، أن الأخير هي (المفتاح للدخول إلى الحظيرة الأمريكية) ، فقد أدركت المغرب منذ الاستقلال، أن إقامة علاقات مع إسرائيل على أساس المصالح المتبادلة هو السبيل الأمثل للتقرب من القطب الأمريكي ، وبالإضافة إلي التغيير في النظام الدولي، فأن هناك عدة متغيرات وقضايا إقليمية متنوعة ومتعددة، وبما، أن المغرب وإسرائيل يعيشان ضمن نطاق الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، فأنهما سوف يتأثران بمحيطهما العربي وكما هو معروف فان الدول لا تستطيع، أن تعيش في عزلة عن واقعها الدولي والإقليمي.

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد فان ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولا سيما إن أوروبا منشغلة في تثبيت الاتحاد الأوروبي وروسيا مهتمة بشؤونها الداخلية ، إضافة إلى ذلك استطاعت الولايات المتحدة، ان تسخر كل من مجلس الأمن والمنظمات الدولية خدمة لمصالحها الإستراتيجية.

أولا أسباب اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه إن لكل باحث أسباب ودوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1. الأسباب الموضوعية : يعود اختيارنا للموضوع أساسا، باعتباره إحدى مواضيع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني والدولي كذلك من خلال الاطلاع الجيد على حقائق المتغيرات الدولية كظاهرة على المغرب وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفهم أهم أبعاد وانعكاسات العلاقات الأوروبية - المغربية مع التركيز على استراتيجياته لكلا الطرفين.

2. الأسباب الذاتية: تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للمملكة المغربية ودورها في العلاقات الدولية كعنصر أساسي ومهم لاختيارنا الموضوع، وجلب ميولنا لدراستيه كما، إن الموضوع يدخل ضمن التخصص ويعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في مجال العلاقات الدولية والسياسية الذي يعرف التحولات والتطورات المتلاحقة والمتجددة.

ثانيا أهمية موضوع :

تتبع أهمية الدراسة في كونها بالغة العربية، حيث تأمل الإسهام في سد النقص الذي تعانيه المكتبة العربية، فيما يخص العلاقات الأمريكية تجاه المملكة المغربية ، حيث تهتم الدراسة بتسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية كدولة فعالة في العلاقات الدولية، إما الدراسة من قبل باحث غير مغربي فهو يوفر إطلالة أخرى قد تكون أكثر موضوعية وتتسم بالحياد .

ثالثا إشكالية البحث.

إن هذه الدراسة وان كانت ستهتم من ناحية المتغيرات الدولية، وأثارها التي قد تلعب دورا هاما على المملكة المغربية ،فأنها تهدف إلى الاستبصار والنظر لمستقبل هذه السياسة ووصف واقع السياسة الأمريكية تجاه المغرب اليوم، فأنها تستخدم ذلك باعتباره كاشفا للمستقبل ، ومحاولة سير أغوار تطور هذه السياسة أو تعثرها في ضوء الفرص والتحديات والمشكلات التي قد تواجهها ، مما يخلق إشكالية كبيرة لان ذلك هو طابع الدراسات الاستشرافية التي تتطلب التأمل العميق لكل مفاتيح الاستشراف ومن المعروف ان الدراسات الاستشرافية لا تقوم على مبدأ التنبؤ بالغيب بل القدرة على استخدام أدوات فهم المستقبل مما يجعل الاستشراف اكبر من الجمود واقل من المغامرة لنصل إلى محاولة فهم الاحتمالات الراجحة في المستقبل.

رابعا:فرضية البحث.

تنطلق الدراسة من فرضيات عدة تساهم في تحديد أهداف هذه الدراسة ومن اهم هذه الفرضيات:

- ثمة علاقة طردية بين طبيعة النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية ما بعد الحرب الباردة وتزايد الدور الأمريكي في إفريقيا، مما أتاح للولايات المتحدة فرصة التمدد في الشمال الإفريقي ومناطق النفوذ الأوروبي.
- هناك ارتباط بين نمط العلاقات الأمريكية المغربية ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبين الحوار الاستراتيجي الدائم بما يؤثر في تحديد أهم نقاط الالتقاء ونقاط التقاطع لوضع إستراتيجية تعاون أمريكية مغربية.
- توجد علاقة عكسية بين تراجع العلاقات المغربية – الأوروبية المغربية - المغاربية وبين فرص التقارب الأمريكي المغربي مما يتيح للملكة المغربية الاستفادة من التواجد الأمريكي في المنطقة.

- إن مستقبل العلاقات الأمريكية المغربية تتأثر بفرص التقارب بينهما في إطار التعاون العسكري والتنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي الشمالي والحوض الغربي للمتوسط.

خامسا منهجية البحث.

ليكتمل الباحث من انجاز دراسة علمية على إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، وبما أن المنهج لا يخضع إلى اختيارات الباحث الشخصية بل إلى طبيعة الموضوع و أهدافه وحدودها فقد اعتمدنا في بحثنا على الأسلوب الوصفي التحليلي ،لأنه يتلاءم مع موضوع البحث من خلال المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها والوصول في إلى نتائج واستنتاجات علمية. وكما تم الاعتماد على المصادر الرسمية التي تهمها المتغيرات الدولية، وأثارها على العلاقات المغربية – الأمريكية ولمعالجة هذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي و التحليلي .

تقسيم البحث. سادسا:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث ولكل مبحث مطلبين كآلاتي:

المبحث الأول: النظام الدولي ودور الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

المطلب الأول : أهمية منطقة المغرب العربي في السياسة الأمريكية.

المطلب الثاني: العلاقات المغربية الأمريكية.

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) تجاه دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا من منظور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية المتوسطية – الإتحاد الأوروبي ودول الشمال الأفريقي.

المبحث الثالث: القضايا الدولية في ظل المتغيرات الدولية.

المطلب الأول: قضية الإرهاب الدولي.

المطلب الثاني: قضية الاحتلال الأمريكي للعراق.

المبحث الاول: النظام الدولي ودور الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

انتهج ميخائيل غورباتشوف بعد توليه مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1985 سياسة أدت إلي انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،وفي 28 يونيو 1991 تم الإعلان عن بروتوكول بودابست الذي تم بمقتضاه الاتفاق على حل منظمة الكوميكون(مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة)، وفي الأول من يوليو من ذات العام تم الإعلان عن بروتوكول براج الذي تم بمقتضاه على حلف وارسو وسحب القوات والأسلحة السوفيتية من دول أوروبا الشرقية وأخيرا في 25 ديسمبر من ذات العام، تم الإعلان عن حل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية [1] .

وفي كلمة ألقاها جورج بوشGeorge Bush الأب، الرئيس الأمريكي الأسبق أمام جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب في الحادي عشر من سبتمبر عام 1990 ، أشار بوش إلي

[1]د. محمد بدوي (وآخرون) ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة المصرية للطباعة و التوزيع ، الاسكندرية ،2003 ، ص 238-240

قيام نظام عالمي جديد new world order ، وفي مارس عام 1992 أعلن بوش بشكل صريح قيام نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يتميز هذا النظام – على حد وصف بوش و أعضاء حكومته – بالتسوية السليمة (غير القسرية) للصراعات وضمان الأمن لكافة الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء [2].

إذا اتفق الباحثون قد على انتهاء النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بفعل اختفاء حلف وارسو ثم تفكك الاتحاد السوفيتي ،إلا أنهم اختلفوا ماهية النظام الدولي الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفيتي. حيث ذهب فريق إلى قول بان النظام الدولي الجديد أصبح أحادي القطبية UNIPOLAR SYSTEM ، في حين ذهب فريق أخر إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب MULTY-BOLAR SYSTEM ، وتتوازن فيه خمس قوى على الأقل وهي : الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي،اليابان ، الصين،روسيا الاتحادية .في حين ذهب فريق ثالث بأن القول النظام الدولي الراهن لا يعدو إن يكون مرحلة انتقالية تفصل بين النظام القديم ثنائي القطبية و النظام الجديد الذي لم تشكل ملامحه و من المرجح أن يكون متعدد الأقطاب. [3]

ويمكن القول ، إن النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة يمر بمرحلة انتقالية يمكن وصفها بالأحادية القطبية ، حيث تتمتع الولايات المتحدة بتفوق نسبي على غيرها من القوى الدولية في عدة مجالات سياسية وعسكرية وتكنولوجيا واقتصادية .

وأوضح تقرير بعد أن أعدته هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، إن المهمة الأولى للإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي الإبقاء على الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم والعمل علي منع ظهور أي قوة منافسة من خلال كبح جماح الدول التي يمكن أن تتحدي الهيمنة الأمريكية ،إذ ينصح التقرير باستخدام القوة العسكرية الأمريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومعاقبة من يستخدمها [4]، وتتضح قوة الولايات المتحدة و تفوقها النسبي علي غيرها من القوة الدولية بالنظر إلى عدة مؤشرات من بينها حجم الاتفاق العسكري الأمريكي ، وحجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة .

لقد كان الاتفاق العسكري الأمريكي في أواخر عهد كلنتون نحو 232 مليار دولار، وبهذه الزيادة أصبح الاتفاق العسكري الأمريكي يمثل نحو 50% من إجمالي الإنفاق العسكري لكل دول العالم، كما يفوق إجمالي الإنفاق العسكري لروسيا الاتحادية و اليابان والصين و الاتحاد الأوروبي مجتمعين [5]

([2])K.R. dark &a.lharris the new world and the new world oder : us relative decline . domestic instability in the Americas and end of the cold war (basinsdtok : macmillan press , ltd , 1996), p , 131 .

([3])د.عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية و الابعاد السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ن القاهرة ،200 ، ص15

[4] ( )د. جهاد عوده ، الصراع الدولي : مفاهيم وقضايا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2006 ، ص 65

([5])د.مصطفي علوي ، " السياسة الخارجية الامريكية و هيكل النظام الدولي " ، السياسة الدولية ، المجلد 83 ، العدد 153، يوليو 2003 ، ص68

و تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات نووية لا تمتلكها أية دولة أخرى في العالم، حيث يبلغ عدد رؤوس النووية التي تمتلكها نحو خمسه عشر ألف رأس، ولديها أكثر من ألف صاروخ من الصواريخ الإستراتيجية بعيدة المدى. (6)

واستناداً إلى القوة و النفوذ INFLUENCE الأمريكي أصبح الولايات المتحدة لا تلتزم بالقوانين الدولية إلا إذا كانت في صالحها، وحاولت إجبار الدول الأخرى على إتباع القوانين و السياسات الأمريكية (7). وأعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في إدارة كلينتون الأولى، إن السياسة الخارجية الأمريكية باتت تعمل وفق أربعة مبادئ أساسية هي (8) :

- حماية المصالح و القيم الأمريكية و تأكيد الريادة العالمية .
- تقوية المؤسسات التي تشجع على السلام و الرخاء على مستوي العالم.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- بناء العلاقات بالقوى الدولية الأخرى .

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أزداد النقاش حول مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، إذ ذهب فريق بالقول إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومن أنصاره ايمانويل والرستين, الذي يرى إن الهيمنة الأمريكية بدأت في الاضمحلال والتدهور قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أدت بدورها إلى زيادة وتيرة الاضمحلال، كما أن عوامل الهيمنة الأمريكية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) هي في ذاتها عوامل الاضمحلال، ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر سيطر الصقور HAWKS على الإدارة الأمريكية و طالبوا باستخدام القوة العسكرية بشكل واسع ضد أعداء الولايات المتحدة الأمريكية ظناً بأن ذلك يحافظ على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، ولكنه في حقيقة الأمر يؤدي إلى تسريع سقوط الهيمنة الأمريكية لأسباب اقتصادية وعسكرية وأيديولوجية، ومن ثم لم يعد السؤال المطروح في الوقت الراهن - من وجهة نظر الرستين هل تضمحل وتقل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ؟، وإنما أصبح، هل بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية ابتكار وسائل تجعلها تسقط بشكل تدريجي، يجعلها تحقق اقل خسائر ممكنة لها وللعالم اجمع ؟(9) وفي هذا الإطار يرى البعض، إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت سماحا ببدء ما يسمي بـ " النظام العالمي الجديد" الذي يواجه فيه الفرد الدولة وتواجه فيه الشبكة الإرهابية التحالف الدولي (10).

---

(6) د. عبدالخالق عبدالله " النظام العالمي الجديد " الحقائق و الاوهام ، السياسة الدولية ، العدد124 ، ابريل 1996 ، ص43 .

(7DECEBER GREEN & LAURA LUEHRMAN ,COMPARATIVE POLITICIES OF THE THIRD WORLD LINKING CONCEPT CONCEPTS AND CASES (BOULDER : LYNNE RINNERS PUBLISHER , 2003) PP, 428-429

8 ( )عبير بسيوني ، الولايات المتحدة الامريكية و التدخل لحماية حقوق الانسان و الديمقراطية ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، يناير 1997 ، ص114 .

(9)IMMANUAL WALLERSTEIN , THE DECLINE OF AMERICAN POWER : THE U.S IN A CHAOTIC WORLD (NEW YORK : THE NEW PRESS , 2003) PP.13.24.27 .

(10) د. عصام نعمان ، العرب علي مفترق طرق ، استشراق تحديات ما بعد 11 أيلول / سبتمبر ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ،2002 ص 65

وعلى النقيض، ذهب فريق أخر إلى القول بتعاظم الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن أنصار هذا الفريق الباحث الفرنسي بيرهاسنز الذي اعد تقرير بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية : إمبراطورية القوة او قوة الإمبراطورية " بين تحول الولايات المتحدة الأمريكية بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر من قوة عظمي إلى إمبراطورية تتصرف بشكل منفرد[11] .

وكذلك يري جيمس كيرث، إن إدارة جورج دبليو بوش في اعقاب الحادي عشر من سبتمبر إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من الدول المارقة، وإسقاط نظم الحكم القائمة داخل تلك الدول وإبدالها بنظم أخرى موالية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق عمليات عسكرية وقائية مما أدي إلى نمو الإمبراطورية الأمريكية. [12]

وعلى رغم من اختلاف الاراء حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا انه بات بتعين الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن صيغ جديدة للتعامل مع الأطراف الدولية المختلفة لكي تتمكن من مواجهة ظاهرة الإرهاب، والتي لا تحتاج فقط إلى إستراتيجية دفاعية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإنما تحتاج إلى إستراتيجية متعددة الابعاد Multidimendional strategy لا تغفل الظروف الاقتصادية والاجتماعية متعددة الابعاد في الدول الأخرى النامية.[13]

ومن هذا المنطلق سوف نتناول أثر المتغيرات الدولية على العلاقات المغربية الامريكية من خلال المطلبين التاليين في الاول منها اهمية منطقة المغرب العربي في السياسة الامريكية والثاني العلاقات الامريكية - المغربية.

المطلب الاول: أهمية منطقة المغرب العربي في السياسة الامريكية

بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الدراسات الأجنبية والتي حاولت تسويقها لإغراض ومقاصد معروفة لفكرة " الخطر الجديد " الذي يهدد قيم الحضارة المغربية بعد زوال الخطر السوفييتي.

فقدم العديد من المعنيين على إطلاق نظريات وتكهنات بشأن الخطر الأخضر " أي الإسلام حل محل الخطر الأحمر أي الشيوعية كعنصر من عناصر التهديد الجديد للغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفعهم إلى صياغة أنماط وأفعال السياسية والإستراتيجية خلقت بمجموعها الإستراتجية الكونية الأمريكية الهادفة إلى ضمان الأمن القومي الأمريكي في جميع أنحاء العالم. [14]

ويعتبر المتوسط احد العناصر المهمة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المغرب العربي جزء منه في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها, فان مفهوم حلف الأطلنطي في سياق الحرب الباردة من المنظور الأمني كان مفهوما عسكريا صرفا في مواجهة أي عدوان سوفيتي

---

[11]( ) السيد ياسين ، الامبراطورية الكونية ، الصراع ضد الهيمنة الامريكية ، دار النهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ص 34 .

([12])JAMES KURTH " CONFRONTING THE UNIPOLAR MOMENT : THE AMERICAN EMPIRE AND ISLAMIS TERROSISM " , CURRENT HISTORY ,VOL , 101 , DESEBER 2002 , P 404

([13])د.عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية و الابعاد السياسية ، مرجع سابق ، ص 47

[14]( ) منعم العمار" الاستراتيجية الامريكية الكونية نظريات الكونية " نظرية قيمية للمبادلات و أفعالها " اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 50 ، ايلول 2000، ص 2-3

محتمل كما انه كان محدودا جغرافيا بأوربا أي بالشواطئ الشمالية للبحر المتوسط, إما جنوب البحر المتوسط فقد ظل خارج الإطار الإقليمي لممارسة وظيفة الحلف حتى نهاية الحرب الباردة مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لفضاء المتوسط ككل شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أبان الحرب الباردة وما بعدها في الحفاظ على مكانتها ومصالحها وأمنها. بدلا من حوض المتوسط من الدخول في سوق المجموعة.

ولم يتقرر توزيع الموارد المالية على قاعدة الأوضاع المختلفة للنمو دائما اتبع منطقا يرتبط بالفوائد الوطنية لكل دولة عضو وأخذت معظم هذه الخطوات حيز التنفيذ بدءا من فبراير عام 1991, في حين عبر البرلمان الأوروبي في مارس للسنة ذاتها علي ضرورة إقامة قفزة نوعية وكمية في العلاقات مع بلدان المتوسط غير الأوروبية باعتبار المتطلبات التي يقدمها كل بلد.

وكما أعلن في الوثيقة أن النمو المتوازن في للحوض المتوسط والتعاون على جميع المستويات يشكلان الهدف الأساسي للسياسية المتوسطية للمجموعة ودعت اللجنة والمجلس إلى إعداد مشروع شامل وبنيوي لمنطقة المتوسط، ويجب علي المشروع الأخذ في الاعتبار:

- الأهمية الإستراتيجية لبلدان المتوسط غير أوروبية واسهامتها في تمويل المجموعة بالطاقة.
- تجديد السياسة الأوروبية المتوسطية كي تتمكن من تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال تجسيد سياسة حقيقة الحوار في يونيو 1992. (15)

ولذلك فان هذه المتطلبات الخاصة جعلت من الضروري تنفيذ برامج مساعدة تنصب بطبيعتها علي الخطوط الأساسية للسياسية المتوسطية (PMR) ومن الأبعاد الأساسية لهذا التوجه سعياً إلى التخطي العلاقات القديمة للتعاون وخلق اطر جديدة في مختلف المجالات منها الاقتصادي، المالي، الثقافي، عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول جديدة لسنتي 1992-1993 ومن أهم هذه المبادرات :

- ميد كامبوس med campus : وتسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.
- ميد انفست – med invest : وتسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط وتنميتها وتجديدها من برنامج الاعتماد والتجارة .
- ميد اوربس med orbs : وتهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الأوروبية كإدارة الموارد المائية ومعالجة النفايات وحماية البيئة والتأهيل والإدارة المالية والضرائبية للإدارات المحلية و المبادرات أخرى في قطاع الاتصالات والمعلوماتية .
- ميد ميديا med media : تضع هذه المبادرة نصب عينيها تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعية، المرئية وتأهيل العاملين المتخصصين .
- ابن سينا Abn cenna تشكل برنامج تعاون علمي وتكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب، وحتى تثبت إن للدول المغربية دول أكثر أهمية لمتابعة تنفيذ مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي اختارت أن تكون تونس مركزا لمكتبها الإقليمي لهذا الجزء الحيوي من العالم .

---

(1) Khader, Bichara; Monde arabe et geopoIitique Euro-arabe, Ies cahiers du monde arabe, CERMAC(centred etudes et de rechercheches sur Ie monde contemporain), universite catholique de Iouvain, BeIgique, Janvier 2004.

كما إن الهدف الاستراتيجي الأوروبي تجاه المنطقة هو ضمها للفضاء الجوي للاتحاد الأوروبي والذي توسع ليشمل 27 دولة, مما يبعث قطب اقتصادي يوازن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في مرحلة أولى, ثم سياسياً في مرحلة لاحقة .

وفي هذا الإطار توصلت أوروبا إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتونس والمغرب لإقامة منطقة تبادل حر في الضفة الجنوبية للمتوسط .

وقد أنتجت عملية برشلونة مفهوماً للشراكة مؤسس لما هو جديد يتمثل في كسر الفصل التقليدي بين الداخل والخارج بل إن الاتفاقات التي عقدها الاتحاد الأوروبي تحت برشلونة مع كل بلد من بلدان المنطقة تسمح بدرجة من التدخل لأحد الشركاء في الشؤون الداخلية للأخر .

بمعني إن اتفاقات الشراكة هذه تحتوي على بنود موقعها احترام حقوق الإنسان، حق التعامل المباشر مع المجتمع المدني وحتى على حق دعمه مالياً للمنظمات ومراكز الأبحاث التي تعارض أنظمتها الحاكمة وتختلف معها.

وعبرت الولايات المتحدة الأمريكية لعدم ارتياحها لعملية الشراكة الأوروبية المتوسطية ورأت في برشلونة مشروعاً منافساً للشرق أوسطية. [16]

وعلى الرغم من التطمينات الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تمنحها مقعداً كمراقب في برشلونة .

ويمكن القول بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية مع بعض دول المغرب العربي والذي سعت من خلاله الى تعزيز حضورها الثقافي في هذه الدول لمنافسة الحضور الثقافي الأوروبي على نحو ثلثي المبادرات مع الدول المغاربية .

ومن العرض السابق نجد أن سياسات دول الاتحاد الأوروبي في دول المغرب العربي تقوم على أبعاد إستراتيجية سياسية واقتصادية تسعى من خلالها للحفاظ على مصالحها ونفوذها التاريخي في المنطقة خاصة في ظل التحكم الأمريكي لمصادر البترول والغاز في مختلف مناطق العالم .

وشكلت أحداث 11 سبتمبر منعطفاً أساسيا وتحولاً جذرياً لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية ، فقد شعرت أمريكا (القوة المهيمنة) أن هناك تهديد مما كان له الأثر علي بروز تنافس أمريكي أوروبي لمنطقة المغرب العربي نتيجة للتباين بين أهداف ومصالح الأطراف .

وفي نهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري في شتى مناطق العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية.

كما يعتبر المتوسط احد من العناصر المهمة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار الجزائر جزء منه، فقد سارعت الولايات المتحدة للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها في إطار ما سمي " بالدوائر الأمريكية " نظراً للاعتبارات الآتية :

أ. يعتبر البحر المتوسط وسيلة ربط عالمية.

ب. أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية.

ج. تمثل مصدر هام للعمالة الرخيصة.

---

[16] ( )علي الحاج : سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت عدد 7 ، 1979

د. تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط منطقة غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولتعدد هذه الأسباب ومما، جعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط وضفته الجنوبية منطقة تباين وتنافس بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعدين أساسيين هما : البعد الاقتصادي والسياسي، البعد الأمني والعسكري .

ومما سبق شرحه وتناوله في بداية هذا المطلب نجد ان العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي علاقات معقدة ومتعددة، تنطوي على عناصر للتعاون وأخرى للتنافس في نفس الوقت سيتم التركيز على عناصر التنافس بين الاثنين .

ويمكن أن نلتمس من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول أوروبا الجنوبية, حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي والسياسي في شمال إفريقيا ويعتبر المغرب العربي والجزائر خاصة المنطقة الإستراتيجية, التي تضم مصادر الطاقة في شمال إفريقيا، من ثم فهي تلقي اهتماماً متزايداً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تعزيز وجودها في المنطقة على حساب العلاقات المتميزة مع أوروبا والتي اعتبرت المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخي لها. [17]

وقد تبنت الولايات المتحدة مفهوم " الشرق الأوسط الجديد " ليشمل المغرب العربي وأدمجته بشكل كامل حتى يستوجب خطتها للهيمنة على هذا الجزء الحيوي من العالم.

المطلب الثاني: العلاقات المغربية الأمريكية

تتمثل في المغرب الإستراتيجية الإقليمية والدولية في محددين أساسيين، الأطلسي والشرق الأوسط في حالة الأزمات، كما وافقت المغرب برسو الأسطول السادس في موانئه.([18]) وتزايد الدعم العسكري الأمريكي للمغرب في إدارة ريغان ففي سنة 1982 قام وفد مكون من 130 مستشار عسكري أمريكي بدعم الجيش المغربي بما فيها القوات الخاصة ، وسجلت في هذه الفترة زيارات لكبار المسؤولين العسكريين، كزيارة وزير الدفاع كاسبروينبرغ والاميرال توماس هيوارد قائد العمليات البحرية في وزارة الدفاع ودفع برنامج المساعدة للمغرب بهدف هيكلة القوات المغربية وتزويدها بأسلحة متطورة، دون وضع شروط استعمالها مع نهاية عام 1980، كطائرات c130 التي مكنتها من تحديد ورصد حركات عناصر جبهة البوليساريو في الصحراء بالإضافة إلي القنابل الجديدة المتطورة المضادة للأشخاص كما استفاد الجيش المغربي من التطور الأمريكي، حيث قام 30 ضابط أمريكي من تطوير وتدريب طيارين مغاربة في التقنيات المضادة للصواريخ وتم تزويده بأنظمة دفاعية جد متطورة للرقابة البرية والجوية وتم إنشاء مركز قيادة القوات الجوية المغربية وربطه بأجهزة اتصال متطورة كما استفاد من الخبرة المعلوماتية والفنية الأمريكية في حربه ضد البوليساريو، خاصة اكتشاف مواقع الصواريخ الصحراوية.[19]وبلغت قيمة المشتريات المغربية من الدبابات و تجهيزاتها الأمريكية بقيمة 68

---

[17]Jean poulperrier :uneserurityregionalepar l' omnipresencain , danspascalbonifact Didier billion les defies du monde arabe , pp 117 – 122.

[18] ( )ابراهيم تيقمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السايسة و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2006 ص 69

([19])عبد الاله بلقيز ، الولايات المتحده الامريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الي اختراق التكنيكي في ادموند غريب و (أخرون) ، الوطن العربي و السياسة الامريكية ط2 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص69 .

مليون دولار عام 1978 كما وصي مجلس الشيوخ في عام 1988 بمنح المغرب 50 مليون دولار للتعاون العسكري و1.5 مليون دولار للتكوين العسكري و44 مليون دولار كمساعدات عسكرية أمريكية وحوالي مليون دولار للتدريب الضباط المغاربة.[20]

وقد تجلى ولاء المغرب للولايات المتحدة الأمريكية في الدعم العسكري الكبير المقدم له، وفي تأييد المغرب للتدخلات العسكرية الأمريكية، في العديد من القضايا في إفريقيا، منها على سبيل مساندة المغرب في حركة سافيمبي " الحركة الشعبية لتحرير انغولا " ضد حركة يونتيلاً من خلال تدريب عناصرها في مركز التدريب العسكري الأمريكي – المغربي، ودعم حكومة موبوتو في زائير عن طريق إرسال قوات عسكرية في أوائل الثمانينات، كما قام المغرب بإرسال 2000 جندي عام 1990 إلى السعودية والامارات العربية، لمساندة قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أثناء حرب الخليج الثانية. [21]

ويشكل هذا التعاون في مجال مكافحة الإرهاب احد الأطر الرئيسية للتعاون الأمني والعسكري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر واعتداءات الدار البيضاء في 16 مايو 2003 [22].

لكي تبقى العلاقات المغربية الأمريكية ولاسيما التعاون العسكري الأمريكي – المغربي ، الأهم من نوعه في منطقة المغرب العربي، وهو يعكس الأهمية الإستراتيجية الثابتة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب مقارنة بالدول المغاربية الأخرى؟ .

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) تجاه دول شمال افريقيا

إن الرؤية الأوروبية والمغاربية تتفق على صيغة إعلان برشلونة وبذلك فهناك عدد من المجالات التي يتم فيها التعاون بين الطرفين مع ملاحظة أن هذا التعاون لايختلف عن مجمل عمليات التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى, ومن أهم أوجه الاتفاق التعاون هي مجال النقل والمواصلات، حيث اعتبرت دول إعلان برشلونة أن النقل والمواصلات من أهم الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية أي شكل من أشكال التعاون بينها، ولذلك تم صياغة أفكار حول تعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي تربط بين موانى البحر المتوسط ، سواء لنقل الركاب أو البضائع ، وتنظيم برامج تدريب وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجال النقل والاتصالات بما يخدم حركة التجارة والاستثمارات بين دول المنطقة.

والتعاون في مجال البيئة حيث تنبهت دول إعلان برشلونة للمشاكل البيئية في حوض المتوسط وانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة ، مثل تدهور نوعية التربة الزراعية وتعاظم الإفراط في استخدام الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية وزيادة التلوث الناجم عن أعمال التنقيب واستخراج النفط وأعمال النقل البحري ، وخلال السنوات السابقة تبلورت هذه أفكار

20( )عليلي موني ، السياسة الامريكية في شمال افرقيا بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر ، 2002 ، ص 66 .

21 ( ) احلام بوعنان ، العلاقات المغربية الامريكية ، بين المتغير السياسي و المتغير الاقتصادي ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 1988 ص8.

22( )تجدر الاشارة الي انه بالاضافة الي دورات تكونية لفائدة الضباط المغاربة المختصين في مكافحة الارهاب و الجريمة فقد قامت الولايات المتحدة غذاة اعتداءات الدارب البيضاء في 16 مايو 2003 بارسال اعوان و خبراء في مكافحة الارهاب عن مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف . بي . آي) و الوكالة المركزية للاستخبارات المغربية

حول وضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط وإقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية العاملة في مجال البيئة وذلك بغرض توظيف العمل والتكنولوجيا لأغراض الحفاظ على البيئة.[23]

كما أن التعاون في مجال الطاقة حيث اتفقت دول إعلان برشلونة على أهمية الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والزهيدة التكاليف بقدر الإمكان باعتبارها أساسًا قويًا لعملية التنمية الاقتصادية، وقد تبلورت مجموعة من الأفكار والاقتراحات بشأن تعاون هذه الدول في مجال ترشيد استخدامات الطاقة القابلة للنضوب والتعاون في مجال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال.

ومن الملاحظ أنه رغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه في الجوانب السياسية والاقتصادية، فإن الواقع يشير إلى الإفراط في الطموحات والأهداف، وكذلك الأفكار والاقتراحات ، ولكن قليلاً ما تترجم هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط وخاصة من البلدان العربية ، وهذه الخلافات عبرت عنها بقوة مناقشات مؤتمر برشلونة الأخير لوزراء خارجية دول إعلان برشلونة ، حيث كشفت هذه المناقشات أن هناك تحديات حقيقة تواجه التعاون الأوروبي المتوسطي، ومن هذه التحديات سياسية وأمنية واقتصادية تحول دون ترجمة هذه الطموحات والمقترحات والأفكار التي جرى صياغتها طوال السنوات الخمس السابقة إلى واقع ملموس.

ويرى بعض قادة الاتحاد المغاربي أنه يتوجب الاستفادة من عالم يتوجه نحو إرساء وتقوية التكتلات الاقتصادية الإقليمية القوية وذلك بتجاوز عوامل الإحباط التي تسود الفكر الاقتصادي والسياسي العام في الاتحاد المغاربي لدفع مسيرة بناء وتدعيم هياكل الاتحاد المغاربي الذي يعتبر السبيل الوحيد أمامها لإسماع صوتها وفرض هيبتها ومصالحها في مواجهة التكتلات الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.

وتأتي هذه الدعوات في الوقت الذي شرعت فيه المجموعة الأوروبية بعد توسيع نطاقها في غلق أبوابها شيئًا فشيئًا أمام المنتجات والسلع المغاربية ومثل هذه التطورات الهامة استدعت تفكير الاتحاد المغاربي في تغيير نوعية العلاقات التي يمكن أن تقيمها مجموعتان إقليميتان إحداهما لازال يتطلع إلى تحقيق تقدم ونمو لم يتحقق بعد وهو الاتحاد المغاربي والأخرى استطاعت أن تتطور.

ومما يثير مواطن القلق لدى قادة الاتحاد المغاربي أنه كاتحاد إقليمي يمر بمرحلة دقيقة تتسم بالجمود وتؤدي إلى غياب الاتحاد المغاربي سياسيًا واقتصاديا كطرف مخاطب مع الاتحاد الأوروبي ذلك أن الأطراف المغاربية وهى منفردة ومتفرقة لم ترق بعد إلى مستوى الجبهة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب واحد قوي ومؤثر في مواجهة الاتحاد الاوروبي الذي يسعى إلى التعامل مع هذه المجموعة المغاربية بأقل ما يمكن من الشروط التفضيلية التي تمنح لمثل هؤلاء الشركاء في الوقت الذي ترتبط فيه كل من المغرب وتونس وحدهما مع المجموعة الأوروبية بمعاملات تجارية لا تقل عن 60 % من إجمالي مبادلاتها مع الخارج.

23()معلومات مستقاة من موقع الإنترنت للاتحاد الأوروبي
Http://www.europa.eu.int/comm/world/enp/documents_en.htm_

ويعتبر برنامج "مبدأ" من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونة الثلاثة. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4.685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المغاربيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 -1999 وتخصيص مبلغ 5.35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي. وتتوفر 90% من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والمغرب وتونس وعدد من الدول العربية بينما تخصص 10 % الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها ، كما يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي[24]:

1- دعم التحول الاقتصادي : والهدف هو إعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.

2- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي : والهدف منه تخفيف الكلف القريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.

3- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود : والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي وتمويل المشروعات التي *وضعها*. ويهدف تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات هيكلية اقتصادية دائمة، وبانتهاء عام 2000 بلغت الالتزامات الأوروبية لدول الاتحاد المغاربي منذ بدء عملية برشلونة حوالي 552.1 مليون يورو منها 244.1 مليون يورو منحة برنامج ميدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي ، وميزانية 25 مليون يورو كرأس مال طوارئ يديره بنك الاستثمار الأوروبي و 283 مليون يورو يقدم كقروض طويلة الأمد من مصادر بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة.

ولقد أصبحت العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد المغاربي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للجانبين وذلك للأسباب التالية:

1- أسباب جيواستراتيجية: تعرف مختلف مكونات حوض البحر الأبيض المتوسط ، أي أوروبا والمغرب الكبير (الاتحاد المغاربي) والشرق الأوسط ، عدة تحولات اقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية ، هذه التحولات أصبحت تشكل تحديات بالنسبة لدول المنطقة ولمجتمعاتها، فعارضة عليها ضرورة التفكير والمبادرة المشتركة لبناء مستقبل يحول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى مجال حقيقي للحوار والتقارب والنماء والتضامن المتبادل. ومن هذه التحديات، هو ترسيخ "السلام والاستقرار وذلك عن طريق الإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان وتطويق كل أشكال التطرف، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبدو أكثر حد من غيرها.

2- أسباب اقتصادية: إن الخاصية الأساسية لحوض البحر الأبيض المتوسط ، هو عدم وجود توازن بين شمال غني يعرف تقدمًا متواصلا في مختلف المجالات، وجنوب يعاني من

---

[24]() مصطفى أكوتي ، الشراكة الأوروبية المغاربية موقع إسلام أون لاين
Http://WWW.islamonline.net/servlet

صعوبات اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية ، هذا الخلل قد يتزايد ويتعمق، مما سيشكل مصدرًا حقيقًا لتهديد التوازنات على صعيد المنطقة ،وأكثرها خطورة بالنسبة لمستقبل الجنوب المتوسطي وله مجموعة من التحديات أهمها:التحدي الديموغرافي والغذائي والتحدي الاقتصادي والتجاري بالإضافة إلى التحدي العلمي والتكنولوجي.

إن المعطيات الأكثر دلالة لهذا الخلل بالنسبة للتحدي الديموغرافي هو تقرير للأمم المتحدة في المجال الذي سبق وأشار إلى أنه في سنة 2025 سيكشل سكان فرنسا واسبانيا واليونان وإيطاليا ويوغوسلافيا سابقًا 36 % من مجموع سكان الحوض المتوسطي، في حين سيشكل سكان المغرب والجزائر وتونس ومصر وليبيا وتركيا وسوريا ما لا يقل عن 60 % من مجموع سكان المنطقة ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد اعتماد على الناتج الوطني الخام للسكان بالدولار الأمريكي للسنوات القليلة الماضية ، سنلاحظ أن المعادلة تناهض 1 إلى 5 بين الشمال والجنوب المتوسطي.

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرًا هامًا، إذا يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتدادته الأوروبية شمالاً، والبعد الأفريقي جنوبًا، والبعد شرق أوسطي شرقا امتدادًا إلى الخليج، وأخيرًا البعد الأطلسي غربًا ، حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات (أفريقيا – أوروبا – وآسيا) ، مما يزيدها أهمية استراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لاسيما في موقع شمال افريقيا بالذات ، المتمحور بين عدة مجموعات إقليمية.

كما يمكننا أن نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط، باعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية ما يلي:

1- يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا ، الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك، فإنه يشكل جسرًا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلنطي، والبحر المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورًا بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد ، والسودان.

2- تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) ، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى ، يمكن أن يكون له انعكاسات وتأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي ، كما يجب ألا ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورًا هامًا في سياسات الدفاع للحلف.

3- إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد (2100 كم) من شريطة الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط ، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية ، فالمغرب يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق ، ويشكل ممرا أطلسيا هامًا نحو حوض المتوسط ، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية.[25]

---

(25) Hatem Bensalem, "Le Maghreb surl`echiquierMediterraneen",In Etudes Internationales,N°40(Mars 1991),p26.

4- يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي يطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الاوروبيين والأمريكيين على حد سواء ، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط ، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وافريقيا الشمالية.

ومن هذا المنطلق يمكن ان تكون هناك مجموعة من التساؤلات.

- ما مدى الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها دول شمال إفريقيا ، النابعة من موقعها الجيواستراتيجي المتميز ، وما الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيم المبحث إلى مطلبين اولهما يتناول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا المنظور الأوروبي , والثاني يتناول الشراكة الأوروبية المتوسطية – الإتحاد الأوروبي ودول الشمال الأفريقي.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا من منظور السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي

تعتبر منطقة شمال إفريقيا آلية استراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطية والافريقية على حد سواء ، فمنطقة شمال إفريقيا التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب ،إذ كان التكامل الاستراتيجي الأوروبي الأمريكي في المنطقة أمرًا حتميًا لمواجهة الخطر السوفياتي ، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول شمال إفريقيا منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص.

حيث تشكل منطقة شمال افريقيا أهمية جيواستراتيجية كبرى لأوروبا للدرجة التي جعلت بعض الخبراء في القضايا الاستراتيجية أمثال Marc Bounefous[26]مما صرح في إحدى كتاباته :" يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، وان هذا الإقليم يجعلنا دائمًا أمام حقيقة مهمة، وهى أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية ، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسًا على التنبه ، والأخذ في الحسبان لأي خطر،أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتمًا إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة.

ومن ثم فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الأنظمة الحاكمة فيها من الرباط إلى طرابلس ، حتى ولو كانت موضع انتقادات.[27]

وفي إطار السياق السابق سنركز في تحليلنا لهذا الموضوع على السياسة الفرنسية بالدرجة الأولى في منطقة شمال أفريقيا ، وذلك لعدة عوامل منها:

---

[26]()مارك بونفوس : (2002/1924) ، سفير فرنسا في كل من الكونغو ، وإسرائيل ، ثم رئيس قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستى وزارة الخارجية ، بعدها أصبح ممثل فرنسا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[27]()Marc Bonnefous , "ReflexionsurunepolitiqueArabe", Revue Defense Nationale, (Aout/Septembre 1998),p47.

العامل الأول: تركيزنا ينصب على علاقات دول منطقة شمال إفريقيا بالدول الأوروبية، وهى الجزائر، تونس والمغرب وبطبيعة الحال، فإن الطابع المميز لعلاقات هذه الدول بأوروبا مرتبط أساسًا بفرنسا ، حيث تعرضت الدول الثلاثة المذكورة للاستعمار الفرنسي، وبعد استقلالها ظلت مرتبطة بفرنسا من خلال علاقات متميزة ، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال التعامل الاقتصادي الذي طغى عليها الطابع الفرنسي وليس الأوروبي .

أما العامل الثاني : فهو مرتبط بالنظرة الأوروبية للمنطقة التي ظلت دائمًا مرتكزة على تصور معين، وهو أن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، وبالتالي فإن كل تعامل أوروبي مع الجزائر، أو تونس أو المغرب يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجيهات فرنسية.

فالاستقرار في منطقة شمال افريقيا معناه ضمان الامن الاوربي من الجهة الجنوبية .اذ ان اوربا تفضل الى عدم التعامل وتدعم أنظمة الحكم القائمة في هذه المنطقة والتي تساهم في تحقيق الامن الاوربي حتى وان كانت هناك اختلافات متبادلة بين الطرفين الاوروبي ودول شمال افريقيا.إذن الأولوية بالنسبة لأوروبا هي إبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو يكون مصدره منطقة شمال افريقيا.

وإذا كما لو تناولنا هذه الأهمية بأكثر تفصيلا ، نجد أن ذلك يكمن أكثر فأكثر في القرب الجغرافي لأوروبا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية الأوروبية في المنطقة خاصة الفرنسية منها. فالتقارب الجغرافي الموجود بين القارة الأوروبية ، خاصة الجزء الجنوبي منها ، وبين منطقة شمال إفريقيا يسمح للاتحاد الأوروبي أن يمارس وبسهولة تأثيرًا على دول شمال إفريقيا في ميادين مختلفة.[28] وفي نفس الإطار، يؤكد Marc Bouunefous على إن الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة ، هي : " إن المتوسط يفصل بين ضفتين، في الشمال مجموعة غنية مع نظم وقيم ديمقراطية (...) وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبًا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية(...)إذ إن أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا، ومنها الأمنية ، فالمغرب لا يبعد عن أوروبا من الجنوب الغربي إلا بأربع عشرة كيلو مترًا عن أسبانيا ، وبمائة وأربعين كيلومترا عن إيطاليا ، ومن هنا وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل..."[29]

فإذا قمنا بتحليل هذا التصريح الذي جاء به السفير الفرنسي، نجد أنه يؤكد وبصورة مباشرة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا ، وذلك نتيجة قربه من أوروبا، كما استعمل في هذا التصريح مصطلح أي خصم محتمل " قد يكون المقصود بهذا الخصم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسعى إلى ربط كل الأنظمة المتوسطية باستراتيجيتها الأمنية.الجانب الثاني من هذا التصريح ، يهدف إلى دفع دول الإتحاد الأوروبي، إلى الشعور بخطورة تجاهلها أو تراجعها عن الاهتمام بالمنطقة المغاربية وبعد شروعها في التوجه نحو الاستثمار في أوروبا الشرقية بعد انهيار القطب الشيوعي ، فهذا التوجه الجديد جعل دول شمال إفريقيا مهمشة في مجال المساعدات الاقتصادية والمالية ، والذي ساهم في توتر الأوضاع الداخلية في تلك الدول

---

[28] (Daniel Colard,"La Conference de Barcelone et patenariat Euro-mediterraneen" Revue Defense Nationale, (fevrier 1996),p47.

[29] (Robert Bussier, SecuriteEuropeenne et RealiteInternationale, (Alger: Centre d`Etudes et de ProspectivesStrategiques, 2001),p.p49-50.

إلى درجة أصبحت تشكل تهديدًا على الأنظمة السياسية وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الأوروبي في دول منطقة شمال افريقيا.[30]

إذا، يمكن اعتبار هذا التصريح بمثابة نداء موجه إلى حكومات دول الإتحاد الأوروبي قصد منه دفعها لإعادة النظر في توجهاتها وسياستها تجاه منطقة شمال إفريقيا ، والتي تبقى بالغة الأهمية في المشروع المتوسطي الجديد للاتحاد الأوروبي ، مع عدم ترك أي فراغ من شأنه أن يؤدي إلى سقوط هذه المنطقة تحت قبضة أي قوى عالمية أخرى.

وفي سياق آخر تعتبر المنطقة بالنسبة للسياسة الأوروبية عبارة عن واجهة لاحتواء المخاطر القادمة من الجنوب والمتمثلة في الانفجار السكاني ، وتزايد موجات الهجرة لديها.[31]

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية المتوسطية – الإتحاد الأوروبي ودول الشمال الأفريقي

يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا مهمًا للدول العربية المتوسطية الموقعة على اتفاق التبادل الحر في مؤتمر برشلونة ما بين 27 -28 من نوفمبر عام 1995 ، وتم إقرار إعلان برشلونة المسمى بالمشاركة الأورومتوسطية الذي حدد عام 2010 كموعد لاكتمال إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية[32].

ويعتبر مؤتمر برشلونة المنعقد كما ذكرنا في نوفمبر 1995 هو بداية لسلسلة المؤتمرات الحكومية التي تناولت موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وقد ضم هذا المؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ، فضلاً عن وزراء خارجية 12 دولة من دول جنوب المتوسط، وقد وضع هذا المؤتمر أساسًا جديدًا للعلاقات بين دول الاتحاد والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط ، بما فيها دول الشمال الأفريقي ، ويقوم هذا الأساس على مفهوم الشراكة في كافة المجالات.[33] إذ يكمن هذا المشروع على العديد الأبعاد الأساسية والتي تمثل.

أولا البعد السياسي.

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادًا للبعد الاقتصادي ، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق ، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ، وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ويتضح لنا مما سبق أن الطرف الأوروبي [34]حدد الإطار السياسي والأمني الذي يجب على الدول المتوسطية (المغاربية) الالتزام به وعدم الخروج عنه ، بيد أن مختلف الرؤى والمصالح المتناقضة خاصة بين الدول العربية المغاربية المشاركة في الندوة وبين إسرائيل التي فرضت على الأوروبيين اتخاذ موقف وسط ضمانًا لسير مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية ، لهذا

30()لمزيد من التفاصيل: DaniclColard, Op.Cit,p.p 92

31()الإتحاد الأوروبي والمتوسط .. مبادرات جديدة ، الاستراتيجي العربي ، (2004/2003) ، ص 155.

32()أروى محمد موسى ، اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158 ، أكتوبر 2004 ، ص ص 224- 225.

33()رانيا حسين عبد الرحمن حسن ، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 93.

34()أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2001 ، ص95.

قامت الدول الأوروبية بالتركيز على المستويين الاقتصادي والمالي الذي تراهما الدول المغاربية ضروريين لنجاح هذه الشراكة والاقتصار على طرح مبادئ عامة في المستويين السياسي والأمني.[35]

إن أهمية البعد السياسي للشراكة الأوروبية المتوسطية تكمن في تحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية ، والحد من النزاعات والحروب بين بلدان المنطقة وأوروبا ، لذلك سعت السياسات الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة وبعده لزيادة دورها السياسي أكثر فأكثر.

ثانيا: البعد الاقتصادي.

تبرز أهمية البعد الاقتصادي للسياسات الأوروبية في بلدان المنطقة العربية المتوسطية ، من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين الضفتين ، حيث يتبين أن بلدان المنطقة العربية بصفة عامة والمغاربة خاصة تشكل سوقًا واسعًا وأساسيًا لصادرات دول الاتحاد الأوروبي كما أن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية كان يعتمد في بعده الاقتصادي على تفعيل سبل التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة المغاربة (العربية) من جهة، وبين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وذلك بهدف نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الضفتين.[36]

لقد كان يهدف مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوروبية وتطلعات سياستها الأقليمية والدولية ، وتسيير كافة التوجهات الاقتصادية في منطقة المتوسط ، حيث تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق العديد من الأبعاد أهمها.[37]

1- إيجاد أسواق لصادراتها من السلع والخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة ، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البيئية.

2- الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول جنوب وشرق المتوسط إلى دول الاتحاد.

3-تطوير عملية الاندماج الأوروبي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تنعكس عليه نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلدان جنوب وشرق حوض البحر المتوسط.

4- إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة.

5- دعم السياسات التجارية لدول الاتحاد الأوروبي في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.

6- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير منطقة المتوسط وتأهيلها لتصبح منطقة تعاون و لضمان السلام والاستقرار على المدى البعيد.

فقد شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ، نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية ، كونها أظهرت اتفاقًا أوروبيًا شاملاً حول أهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط.[38]

---

[35]() أحمد كاتب ، مرجع نفسه ، ص 96.

[36]() على الحاج ، سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة , بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى, 2005 ، ص 235.

[37]() على الحاج ، نفس المرجع ، ص 240.

[38]() على الحاج ، المرجع نفسه ص 263.

فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الشراكة الأوروبية المتوسطية سواء على صعيد الفصل بين الجانب السياسي أو على صعيد استمرار الجوانب الأخرى ، الاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية.إلا أنها مكنت دول الاتحاد الأوروبي من استعادة دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي ، حيث استطاعت الدبلوماسية الأوروبية ، ومن وراء سياستها الاقتصادية الموحدة ،من مواجهة التحديات الإقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية واستطاعت الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها ، عوامل التقارب والترابط بين المجتمعات المتوسطية ، بهدف تفعيل وتعميق أسس التفاهم بين شعوب ضفتي المتوسط. وهنا يجب التطرق بإيجاز عن أهم القضايا الأمنية والسياسية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي

القضايا الأمنية والسياسية بين الاتحادين الأوروبي والمغاربي

ويقصد بها القضايا المشتركة ما بين الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد المغاربي وهي القضايا التي تتسم بالتعداد غير أننا سنركز على بعض تلك القضايا والتي من أهمها قضايا حقوق الإنسان، كما نتناول قضية الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الاتحاد المغاربي إلى الدول الأوروبية :

أ- قضايا حقوق الإنسان: إن قضايا حقوق الإنسان أصبحت من أهم قضايا العالم المعاصر حيث تأثرت بشكل كبير بثورة الاتصالات وتطورات العولمة، وقد أدت الثورة الاتصالية وتكنولوجيا المعلومات التي تناقص المسافات وتلاشي الحدود والحواجز بصورة مذهلة فلم تعد هناك سلطة أمنية مهما بلغت قادرة على إغلاق الفضائيات أو حجب المعلومات بل أن ظهور المدونات قد تغلب أيضًا على عائق ضرورة توافر الإمكانات المادية لإنشاء محطات فضائية مما أسهم في انتشار الأنباء المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بصورة فائقة السرعة محدثة ردود فعل في جميع أنحاء المعمورة ، وقد عزز ذلك بشكل كبير من اهتمام الدول المتقدمة بقضايا حقوق الإنسان ولم يكن الاتحاد الأوروبي ببعيد أو مغيب عن تلك القضية.[39]

بل يعد هذا الأخير من أهم الدول اهتمامًا بمثل تلك القضية وعليه تنبع رؤية الاتحاد الأوروبي لموضوع حقوق الإنسان في دول الإتحاد المغاربي من رؤيته الشاملة والعالمية وفي هذا الصدد فهي في حقيقتها سياسة عامة يتبناها الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الأهمية التي يوليها الإتحاد الأوروبي لاحترام حقوق الإنسان في دول الاتحاد المغاربي تم تأكيدها بتطورين أساسيين أولهما في عام 1999حيث تم إسناد المسؤولية عن هذه المسألة إلى مفوض العلاقات الخارجية ، وثانيها نشر التقرير السنوي عن حقوق الإنسان والذي يوثق سياسات الإتحاد الأوروبي وأولوياته في هذا المجال.[40]

كما أن الالتزام الأوروبي بحقوق الإنسان في إطار قانوني ينعكس من خلال التنوع في سياسات الإتحاد بما يتعلق بالخارجية والأمن بالإضافة لبرامجه في التعاون والتطوير. كما إن كل اتفاق يبرم بين الإتحاد الأوروبي ودولة العالم الثالث يتعلق بتبادل المنافع التجارية وعمليات التعاون والتطوير يتضمن بندًا يتعلق بحقوق الإنسان الذي يجري تعليقه عند أي إساءة لهذه الحقوق.

ومن المتفق عليه أن بوسع الاتحاد الأوروبي أن يفرض عقوبات موجهة كما فعل ضد صربيا وبورما ، والتي تتراوح ما بين رفض إعطاء التأشيرات للمسئولين الكبار من النظام وتصل إلى

39() انظر في نفس المعنى د- بطرس بطرس غالي ، عصر حقوق الإنسان بامتياز ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 175 ، يناير 2009 ، المجلد 40 ، ص- ص : 42-44.

40()شريف بسيوني ، "الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان " ، القاهرة ، دار الشروق ، 2003 ، ص50.

حد تجميد الأصول المالية الموجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي، كما إن الإتحاد لا يتردد في الحديث ضد ما قد يعتبر انتهاكات لحقوق الإنسان كالتعذيب والاعتقالات والرقابة السياسية ، سواء حدث ذلك في الصين أو تركيا أو كوبا أو روسيا ، إلا أن الاتحاد يفضل استعمال الطرق الإيجابية بدلا من فرض هذه العقوبات.[41]

ويهدف إنجاز الاتحاد لمبادرات الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد تم رصد موازنة بحوالي 100 مليون يورو بالإضافة إلى ملايين اليوروهات المرصودة ضمن المساعدات الخارجية. إن هذه الأموال يمكن استخدامها للمشاريع الهادفة لتعزيز سلطة القانون وتطبيق الديمقراطية ، كدعم الإصلاح الانتخابي أو تدريب المحامين ، وهناك طرق غير مباشرة كتحسين البنية التحتية وشبكات الاتصالات وإمدادات المياه بحيث تقود إلى تحسين الأحوال المعيشية ومن ثم خفض التوترات المحتملة ، بالتالي تدعم حقوق الإنسان.

إن هذا الاهتمام باحترام حقوق الإنسان عالميًا يتزامن مع الجهود الجادة لمنع أي تدهور لهذه المعايير داخل الإتحاد. ويجري العمل لإنجاز ذلك من خلال دستور الحقوق الأساسية وذلك لتزويده بقيم مشتركة تهدف لتوفير حماية أفضل لأولئك الذي يعيشون داخل الإتحاد الأوروبي.

ب- قضايا الهجرة غير الشرعية

تحولت الهجرة الأجنبية (القادم معظمها من دول الاتحاد المغاربي) إلى مشكلة تؤرق العديد من الدول الأوروبية فبعد أن استفادت أوروبا من المهاجرين إلى أقصى حد ممكن في إعادة بناء نفسها تزايد الحديث عن خطر المهاجرين على هوية أوربا واستقلاليتها بسبب الاختلافات الحضارية والثقافية والقيمية والدينية التي لا يمكن تجاوزها بين الجانبين. وبات البعض ينظر للهجرة العربية والإسلامية باعتبارها عبئًا على الدول الأوروبية وذلك بعد أن فشلت القارة الأوروبية على مدى عدة عقود في تذويب المهاجرين القادمين من الاتحاد المغاربي خاصة " المغرب – الجزائر- تونس" وهو ما لم يحدث مع الجيل الأول وربما الثاني الذي كان أكثر ارتباطًا بعادته وتقاليده ودينه وبلده الأصلي[42] ، وهنا يطرح البعض تساؤلا مشروعًا حول مدى جدية تخويف البعض من الهجرة والجنوب إلى الشمال يطرح البعض متسائلاً هل تعتبر الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله فعلا مشكلة ومعضلة أم يتعلق الأمر بتضخيم الجوانب السلبية المتقرنة بها؟ ويميل هؤلاء إلى أن الموضوع يخضع إلى مبالغة من الطرف الأوروبي ويرى أن تركيبة المجتمعات قائمة على الهجرات كما أنها تتمثل حلا لمشاكل دول الجنوب وفي نفس الوقت تمثل حلا للمشاكل الديموغرافية في الدول الأوروبية " المستوردة" لليد العاملة إذ أن هذه الدول تعاني من أزمة نمو ديموغرافي تؤثر على احتياجات شعوبها من الأيدي العاملة لتغطية احتياجات التنمية.[43]

---

[41]حسن محفوظ ومحمد فتوحي ، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على منظمات الدفاع والمناصرة في المغرب ، في د- أماني قنديل (محرر) ، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية : دراسة حالة مصر – المغرب – لبنان ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2006 ، ص90.

[42]وليد الشيخ ، أوربا وقضايا الهجرة ، معضلة الأمن والإندماج ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 165 ، يوليو 2006 ، ص 68 ، انظر أيضًا د. رئيس حسين ، الهجرة من الاتحاد المغاربي إلى فرنسا في المستقبل العربي ، العدد 51 ، مايو 1983.

[43]كمال بن يونس ، الشراكة والجوار بين الإتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط ، الهجرة معضلة أم حل لمشاكل الطرفين ، مجلة دراسات دولية ، العدد 102 ، 2008/1 ، ص54.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح يتخوف بشكل مفرط من الانفجار الديموغرافي بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة غير الشرعية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية[44]، فمن منظور نفسي وثائقي يظهر أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية لصالح مجتمعات جنوب المتوسط وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب ودعمته وسائل الإعلام.ففي صحيفة "Le Figaro" الفرنسية ظهر مقال بعنوان " هل سنكون فرنسين في عام 2025 ؟ "Serons-nous Francais en 2025" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب ، كما أن الأوروبيين يعتبرون المغاربة غير أوروبيين وبالتالي غير قابلين للاندماج وغير قابلين للمراقبة.[45]

وجدير الذكر أن القرب الجغرافي يمثل فرصًا وتحديات لكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي ففي اعلان برشلونة الصادر 1995 أدرك الاتحاد الأوروبي وشركاؤه من دول الإتحاد المغاربي أن القرب الجغرافي يعني قيمة تطوير سياسة شاملة للمشاركة الوثيقة وهو الأمر الذي انعكس في المفاوضات التي تجري لإبرام اتفاقيات مشاركة مع كل دولة. ويزيد القرب الجغرافي- على وجه التحديد أهمية مجموعة القضايا وإن كانت لا تقتصر على إدارة الحدود الخارجية والتدفقات متعددة الجنسيات. ولكل من الاتحاد الأوروبي وجيرانه المغاربيين مصلحة متبادلة في التعاون – الثنائي والإقليمي – ليضمن كل منهما أن سياسات الهجرة وإجراءات الجمارك ، ومراقبة الحدود لا يبطئ أو يحول دون عبور الأشخاص والسلع للحدود إذا كان ذلك لأغراض مشروعة، وستصبح قضايا البنية الأساسية والإدارة الكفء للحدود ، ووسائل النقل المترابطة ، والطاقة وشبكات الاتصال اللاسلكي أكثر ضرورة لتوسيع التجارة والاستثمار المتبادلين ، كما تكتسب الروابط الثقافية عبر الحدود المزيد من الأهمية في إطار القرب الجغرافي ، وبالمثل تتطلب مواجهة:[46]

1- التهديد على الأمن المشترك – سواء أكان تهديدًا عامًا مثل مشاكل البيئة والمخاطر النووية ، أو كان تهديدًا من جهات محددة.

2- الأمراض المعدية.

3- الهجرة غير الشرعية ، والتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة – أو تهديد من شبكات الإرهاب.

ويبدي الاتحاد الأوروبي بعض المأخذ على الدول المغاربية والتي تتركز في الآتي:

1- أن على دول الاتحاد المغاربي مطالبة بإعادة تأهيل اقتصادياتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية، على أن لا تأخذ هذا الأمر بجدية مما يؤخر تأهيلها للدخول في المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

---

[44]BicharaKhader, le partentariateure- miditinian APRs la conference de Barcelona l, harmattan France,1997,p78.

[45]بخوش مصطفى ، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط ، مجلسة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 174 ، أكتوبر 2008 ، ص –ص : 144 – 146.

[46]مغاوري شلبي ، التعاون الأورومتوسطي مغانم لأوروبا .. ومغارم للعرب" ، مقال منشور على موقع الإسلام أون لاين Http://WWW.Islam-online.com

2- يأخذ الاتحاد الأوروبي على الاتحاد المغاربي إلى عدم الاهتمام الكافي بالقضايا التي يثيرها ويطرحها في مؤتمرات التعاون الأورومتوسطي مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والتهريب التجاري والهجرة غير الشرعية.

3- يرى الاتحاد الأوروبي أن الأوضاع غير المستقرة سياسيًا وغير المتقدمة تكنولوجيا واقتصاديا في الدول المغاربية تحول دون اجتذاب الاستثمارات الأوروبية والدولية.

4- يأخذ الاتحاد الأوروبي على دول الاتحاد المغاربي المتوسطية تجاوبها مع السياسات الأمريكية في المنطقة المغاربية ، ويرى أن دول الاتحاد المغاربي ترغب في تدعيم علاقاتها الاقتصادية حصار العراق وليبيا والموقف غير العادل من القضية الفلسطينية ، وقد أثارت اتفاقية المشاركة الأمريكية المغربية هذا الموقف الأوروبي.

ورغم هذه المآخذ المتبادلة إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي تدفع الطرفين للاستمرار في علاقات التعاون بينهما ومنها:[47]

1- التحول التدريجي في موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس ورفضه علنًا اعتبارها عاصمة لإسرائيل.

2- بداية الرفع التدريجي للحصار عن ليبيا ومساعدة الاتحاد الأوروبي لإعادة الاستقرار في الجزائر ، مما سيشجع تدفق الاستثمارات والتجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط.

3- إعلان بعض دول الاتحاد الأوروبي مؤخرًا في مؤتمر أوروبا – أفريقيا في القاهرة عن عزمها تخفيف الديون المستحقة لها على الدول الأكثر فقرًا ، وهو الأمر الذي يترك أثرًا إيجابيًا على العلاقات المغاربية الأوروبية.

المبحث الثالث: القضايا الدولية في ظل المتغيرات الدولية

واجه العالم منذ انتهاء الحرب الباردة متغيرات عميقة وجوهرية في مفاهيم الأمن الدولي وقضايا الحرب والسلام ، وهناك اعتقاد متزايد بأن العالم قد شهد خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين ثورتين : واحدة في (الشؤون العسكرية ، والثانية في الشؤون الدولية).

بالنسبة للثورة الأولى[48] في الشؤون العسكرية فقد بدأت إرهاقاتها الواضحة في حرب الخليج 1991 ، أما الثانية ثورة الشؤون الدولية ، فقد فجرت عملية تجديد في مفاهيم الأمن التقليدي ودفعت به إلى آفاق جديدة ، كما دفعت في اتجاه إعادة بناء النظام الدولي وهياكله الأساسية وسبل المحاسبة فيه وتحديد الحقوق والواجبات ، وفي إطار ذلك ارتبط الأمن الدولي بحزمة من القضايا الأساسية بعضها موضوعي وبعضها الآخر هيكلي ، مثل قضايا الإرهاب الدولي والحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل والبيئة والفقر، وإصلاح وتطوير الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعمليات حفظ السلام والدور المتنامي للهياكل الدولية والاقتصادية والسياسية والأمنية الجديدة مثل مجموعة الثمانية للدول الصناعية G8 وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وكلها يتمدد

---

[47]مغاوري شلبي ، "التعاون الأورومتوسطي .. طموحات واسعة " مقال منشور على موقع إسلام أون لاين Http://WWW.Islam-online.com

[48]Tom Donnelly, "revolution in military Affairs" , Defense weeky, june7,2000, pp.22-27.

باطراد أبعد من نطاقه الإقليمي المحدود إلى آفاق دولية واسعة.[49]نتناول موضوعين فقط قد يكون من المواضيع الأبرز والتي تطفو على الساحة الدولية وهما : الإرهاب الدولي والاحتلال الأمريكي للعراق.

المطلب الاول: قضية الإرهاب الدولي

اتفق المجتمع الدولي على نبذ ظاهرة الإرهاب بكافة أنواعه سواء الفردي أو الجماعي أو إرهاب الدولة. وتعددت التعريفات الموضوعية لظاهرة الإرهاب الدولي ، ويمكن تعريفها بشكل عام على أنها (استخدام غير شرعي للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامها بقصد تحقيق أهداف سياسية وهو في الإطار يتعدى العمل المخالف للقوانين الداخلية للدولة أو حتى ذلك الذي يخالف إلى كونه مخالفًا لمبادئ القانون الدولي وقواعده). ولهذا فهو يعرف عادة (بالإرهاب الدولي) والذي حاولت الجمعية العمومية تعريفه بطريقة واسعة على أنه (الأعمال والوسائل والممارسات الغير المبررة والتي تثير رعب الجمهور أو مجموعة من الأشخاص لأسباب سياسية بغض النظر عن بواعثه المختلفة).[50]

أولا قضايا محاربة الإرهاب

أضحت منطقة دول الاتحاد المغاربي منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية كونها منطقة للاستثمارات الخارجية ، وجبهة رئيسية في الحرب الكونية على ما يسمى بالإرهاب ، ومن المتعارف عليه أن أمن المنطقة الأورو- أطلسية مرتبط بشكل كبير بأمن منطقة الاتحاد المغاربي ولذلك فإن الإتحاد الأوروبي وبتعاون مع دول الاتحاد المغاربي أولى اهتمامًا خاصًا لبذل جهود أكبر للحيلولة دون بروز مناطق غير مراقبة أو ما يسمى بـ " NO man`s land" تشكل غالبًا ملاذا آمنا للإرهابيين والمتطرفين.

وهناك قناعة تتشكل بالنظر إلى الأحداث الإرهابية التي عرفتها المنطقة المغربية حيث أن المناطق التي تغيب عنها سيادة الدولة وغير المراقبة بشكل كاف خاصة على طول الساحل الصحراوي الممتد من شمال موريتانيا إلى شمال التشاد والذي يخترق جنوب الجزائر يشكل مصدرًا حقيقًا للقلق ، وهو قلق يهم دول الاتحاد المغاربي وأوروبا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد غيرت المجموعات الإرهابية من تكتيكاتها في المنطقة بحيث أصبحت ترتكز على أهداف يمكن أن تكون مقبولة بالنسبة لرجل الشارع العادي كالمصالح الفرنسية والأمريكية ومن يعمل بها. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على الاعتقاد بأن سكان الاتحاد المغاربي سوف يساندون هجمات تستهدف أمريكا باعتبارها حليفا أساسيا لإسرائيل، وفرنسا باعتبارها قوة استعمارية جديدة تساند ما يسمى عند الجهاديين بالأنظمة العملية في المنطقة. وكان من أبرز الأحداث التي جعلت قضايا الإرهاب ضمن أولويات العلاقات بين الاتحاديين الأوروبي والمغربي العمليات التي يقوم بها تنظيم القاعدة في بلاد الاتحاد المغاربي ضد مواطني الاتحاد الأوروبي ومن الأمثلة على ذلك اختطاف تنظيم القاعدة مواطنان يحملان الجنسية النمساوية أثناء

---

[49]()مصطفى علوي (وآخرون) ، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية ، المجلد الأول ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 1169.

[50]()شفيق المصري , مكافحة الارهاب في القانون الدولي, مجلة شؤون الاوسط , العدد74 , يولو 1998 , ص65

قيامهما بجولة سياحية ما بين الجزائر وتونس وما جعل الاتحاد الأوروبي يشدد على مطالبه تجاه دول الاتحاد المغاربي بضرورة معالجة التطرف داخل دولها.[51]

في هذا الصدد أن بعض التنظيمات الإرهابية تعمل على تدريب مقاتلين من المنطقة وبعد ذلك تقوم بوضعهم في المواجهات الدائرة في بلدان عديدة كالعراق وأفغانستان. ولعل رغبة هؤلاء الشباب في التجنيد في صفوف الحركات المتطرفة لا يفسر بالالتزام بإيديولوجيات هذه الجماعات، ولكنه نتاج أوضاع الاقتصادي وتحرير حركة المرور وتنقل البشر والسلع عبر الحدود ، بما يفتح المجال أمام تدفق الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة لملايين الشباب العاطل في المنطقة.

وحتى لا تتحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهابيين والجماعات المتطرفة ذات الإيديولوجيات الهدامة ، ومن خوف رد خطر تحويل منطقة الاتحاد المغاربي إلى منطقة تمارس فيها جميع أنواع التهريب (البشر ، المخدرات ، السلاح، ... إلخ) وعليه ينظر الاتحاد الأوروبي إلى أن الأهمية التي تكمن في بناء الاتحاد المغاربي هو حاجة أمنية ملحة بالنظر إلى الأخطار المتعددة التي تحيق بالمنطقة وبأمنها الجماعي واستقرارها من قبيل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والمخدرات والأسلحة ، وهى أخطار عابرة للحدود ولا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهتها دون التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى. إنه خطر واحد يستوجب إستراتيجية موحدة وتنسيقًا وتشاورا وتحركًا جماعيًا ، وفي غياب هذا المجهود الجماعي ، فإن دول الاتحاد المغاربي تحرم نفسها من إمكانيات تجاوز هذه الأخطار والتهديدات وجلب السلم والأمن للمنطقة. وبذلك فإن غياب مغرب عربي موحد هو تكبيل لقدراته بحجج واهية تمنعه من تحقيق الأمن الذاتي والإقليمي والدولي.

بالإضافة إلى بناء الاتحاد المغاربي هو حاجة جيو-سياسية ستساعده على التعامل بنجاح أكبر مع تحديات العولمة والتطور المستمر في محيطه الإقليمي وفي الجوار الأورو – متوسطي ، وكذلك في الشرق الأوسط ، وتفعيل هذا البناء هو شيء إيجابي للشراكة الأورو- متوسطية بما يتيحه من فرص للتعاون المتوازي والتبادل التجاري ، كما أنه إنجاز حقيقي على طريق خلق الاندماج في سوق عربية واعدة وسوق أورو-متوسطية أكثر توسعًا وانفتاحاً.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الدولي:

ينص الفصل 22 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية (الفقرة 2) على أن:

أ- الإرهاب يعني العنف المتعمد وله دوافع سياسية يمارس ضد أهداف غير مقاتلة (المدنيين والعسكريين الغير مسلحين وقت وقوع الحادث) من طرف جماعات متطرفة أو أشخاص مهمشين ، بغية التأثير على الرأي العام.

ب- الإرهاب الدولي يعني الإرهاب ضد المواطنين أو ضد التراب الإقليمي في أكثر من دولة.

ج- الجماعات الإرهابية تعني كل جماعة تقوم أو ينفذ أغلب أفرادها الإرهاب الدولي ، ونشير إلى أن القانون الأمريكي قد وسع من الصلاحيات الممنوحة للحكومة لملاحقة من يشتبه في أنهم إرهابيون عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 ويقول المنفذون أنه لا يحمي الحريات

51()بو علام غمراسة ، النمسا ترفض تهديدات "القاعدة" بقتل سائحيها وتطلب مساعدة دول أوروبي ، جريدة الشرق الأوسط ، النسخة السعودية ، السبت 7 ربيع الأول 1429هـ 15 مارس 2008 ، العدد 10700 ، الصفحة الأولى.

المدنية على نحو كاف لأنه يسهل للسلطات انتهاك خصوصية الأمريكيين غير الضالعين في الإرهاب.

حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية معظم جماعات وحركات الإسلام السياسي في أفريقيا في قائمة المنظمات الإرهابية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبالتحديد الواقعة في منطقتي شمال أفريقيا وإقليم الساحل ومنطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ، واتهمتها بارتباطها بتنظيم القاعدة المتهم الرئيسي في تنفيذ تلك الهجمات ، وذكرت إدارة بوش أن الجماعات المتطرفة تستخدم دول القارة الضعيفة أمنيًا في تخطيط وتنفيذ هجماتها ، فطبقًا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية فإن نحو 40 دولة أفريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاذًا أمنًا لأي جماعة تراها الولايات المتحدة الأمريكية موسوعة بالإرهاب.[52]

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت فرصة ذهبية اقتنصتها الإدارة الأمريكية لبسط سيطرتها على دول العامل المختلفة وفرض جبروتها العسكري وتوجهاتها التسلطية. لذلك كانت هذه الأحداث محاولة لفرض الأمركة على هذه الدولة والسيطرة على مقدرات العالم من ثروات بترولية ومعدنية وغيرها.

إن الإسلام الراديكالي أو العنف السياسي المرتدي لعباءة الإسلام حسب زعمهم هو العدو الرئيسي إن لم يكن الوحيد المستهدف في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، في حين كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتغافل عن الخطر القادم ، بل تستغل الإرهابيين في الضغط على الدول العربية والإسلامية من خلال دعمهم ماديًا ومعنويًا وإعطائهم حق اللجوء السياسي واستغلالهم سياسيًا للوصول إلى مكاسب استراتيجية ، لذا قامت الدول العربية حيال ذلك وحذرت من خطورة الاستخدام السياسي لظاهرة الإرهاب بأي شكل من الأشكال لأنه يساهم في توسيعها لتشكل الدول التي تستخدمها وهو ما حدث مع وقوع العديد من العليمات الإرهابية في أوروبا وضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى إلى وجود إجماع داخل مجلس الأمن لإيجاد مشروع قرار يطالب جميع الدول بالتوقف عن إيواء الإرهابيين أو التعاون معهم ويشدد على عدم منح حق اللجوء السياسي لمن يخططون أو يمولون أو ينفذون أعمالاً إرهابية وترعى جميع الدول الاتفاقيات التي تحارب الإرهاب.[53]

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، بعد الهجوم على رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والذي اتهم في التخطيط له وتنفيذه تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن ، لذلك حل الإسلام السياسي – والذي اتخذت الولايات الأمريكية القاعدة رمزًا له – محل الشيوعية في مكانة العداء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب وألصقت عليه تهمة الإرهاب.[54]

---

[52]. KanFman : In Defense of the Bush Doctine, Kentucky : the University press of Robert G Kentucky,2007 ,p144.

[53]سعد حرير بكار ، العلاقات العربية الباكستانية في ظل حكم برويز مشرف ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، أكتوبر 2009 ، ص182.

[54]إبراهيم حسين السيد محمد ، الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالتركيز على الجانبين الأمني والعسكري ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 134.

ثالثا: الحرب على الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية والموقف المغربي منها بعد أحداث سبتمبر 2001

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، منعطفًا رئيسيًا في السياسة الأمريكية ، فقد أصبحت أكثر تركيزًا على القضايا الأمنية ، وبالأخص مكافحة الإرهاب بشتى صوره ، والذي اعتبره المحافظون الجدد مسألة أمن قومي مباشر للولايات المتحدة الأمريكية ، فهي على امتداد تاريخها لم تتعرض لعدوان خارجي يقع على أراضيها ، وجرت كل الحروب التي خاضتها خارج حدودها ، وقد جرى ربط منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة بالإرهاب ومصادره ، باعتبارها المنبع الحقيقي للإرهاب الدولي ، وقد نادى المحافظون الجدد لاستعمال الحرب الاستباقية ، وإظهار " محور الشر" والتنديد به ، وتقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء (من ليس معنا فهو ضدنا) بكلمات الرئيس "بوش".واتسمت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية ، في ردع من يناوئون المصالح الأمريكية ، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول إنفاقًا على القوة العسكرية ، وذلك من أجل التدخل العسكري المباشر ، في حالة التعرض لأي عمل إرهابي يهدد مصالحها في المستقبل ، لذلك فإن رؤية الإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس " جورج بوش الابن" ، اعتبرت أن هذه الأحداث خلقت تهديدًا جسيمًا أمام الولايات المتحدة ، بسبب الهجمات الإرهابية التي حلت بالمجتمع الأمريكي ، وفي اختراق العمق الداخلي للولايات المتحدة ، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن استراتيجية جديدة ، قوامها ما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب) ، لمحاولة القضاء على هذه الظاهرة وإيقاف انتشارها وتحركها عبر الدول، فجعلت الولايات المتحدة استراتيجية الحرب على الإرهاب مرتبطة باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

وفي تطور للأحداث وفي أعقاب لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" والملك " محمد السادس" ، في نوفمبر 2013 بالبيت الأبيض ، أثمر عن بيان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب ، مؤكدين من خلاله على الشراكة المتينة والمربحة للطرفين ، والتحالف الاستراتيجي الذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة المغربية ، معتبرين هذه الزيارة الهامة تشكل الأولويات المشتركة ، من أجل مغرب عرب ، وأفريقيا ، وشرق أوسط ، يسودها الأمن والاستقرار والازدهار ، مشددين على القيم المشتركة ، والثقة المتبادلة ، والمصالح المشتركة والصداقة العريقة ، كما تعكسها مختلف مجالات الشراكة ، كما سجل القائدان شراكتهما على صعيد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ، خلال السنتين الأخيرتين للنهوض بالسلم والأمن الدوليين ، وجددا التأكيد على التزامهما بمواصلة تعميق التعاون المدني والعسكري ، في مجالات خطر انتشار التسلح والمكافحة ، وانسجاما مع انشغالهما بخصوص التهديد المتواصل الذي يمثله الإرهاب ، وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب ، مواصلة تعاونهما بهدف دعم المؤسسات الديمقراطية للعدالة الجنائية ، ومواجهة خطر التطرف العنيف بالمنطقة مؤكدين التزامهما إزاء مبادرات التعاون الإقليمي ، لمواصلة التعاون الوثيق في إطار المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب ، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الإقليمية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل ، ولاسيما عبر اتحاد مغاربي قوي ، و منتديات إقليمية أخرى ، كما شجع الرئيس الأمريكي المغرب على الانضمام إلى الولايات المتحدة من أجل إحداث "المعهد الدولي للعدالة ودولة القانون" ب مالطا ، والذي يتوخى

تكوين جيل جديد من العاملين في مجال العدالة الجنائية ، عبر شمال أفريقيا وغرب وشرق أفريقيا ، حول السبل والوسائل الكفيلة بالتعامل مع موضوع مكافحة الإرهاب ، ومواجهة التحديات الأمنية في إطار دولة القانون.[55]

وبذلك يكشف البيان المشترك الصادر عقب لقاء القمة الأمريكية – المغربية في واشنطن ، عن نهج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب ، بدخول العلاقات بين البلدين ، في مرحلة جديدة عنوانها "الانتقال من الشراكة التاريخية إلى الشراكة المؤسساتية ، ويتجلى ذلك من خلال اتفاق الرئيس الأمريكي " بارك أوباما" والملك "محمد السادس" على تعيين شخصية رسمية على مستوى رفيع من كلا البلدين ، من أجل التطبيق الأمثل للقرارات المتخذة خلال لقائهما.

وبناء على ما سبق ، لم يعد خافيًا على أحد رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أجندتها الإقليمية في المنطقة ، بهدف الحفاظ على حيوية مصالحها ، والحد من أية مخاطر يمكن أن تهدد هذه المصالح ، فمنطقة المغرب العربي عمومًا والمملكة المغربية بشكل خاص تشكل ، للولايات المتحدة الأمريكية مجالا استراتيجيا ، نظرًا لأهمية مصالحها فيها ، حيث تشكلت المعطيات الجغرافية للمغرب وخصائص نظامه السياسي حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة نهج سياسة برغماتية اتجاه أهم القضايا الاستراتيجية المغربية خصوصًا قضية الصحراء الغربية ، والدفاع الأمني والرهانات الإستراتيجية والأزمات التي تعرفها المنطقة العربية ومنطقة الساحل والصحراء.

المطلب الثاني: قضية الاحتلال الأمريكي للعراق

كانت الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق في مارس 2003 ، أحد السيناريوهات الأمريكية في الحرب على الإرهاب بعد الحرب الدولية على أفغانستان 2001 ، إذ سمح النظم العربية للشعوب العربية بالتعبير عن معارضتها الشديدة للغزو الأمريكي البريطاني لدولة عربية ، بل تطابق الخطاب السياسي الرسمي مع الخطاب الشعبي داخل النظم السياسية العربية ، لدرجة أن المتابع لتلك المرحلة قد يتوهم أن الدول العربية قد ترسل قوات لمساعدة الشعب العراقي ، وسبق عملية الغزو محاولات رسمية لإيجاد حل وسط يرحل بمقتضاه صدام حسين عن السلطة في العراق حتى لا يتعرض الشعب العراقي لمآسي ، ولكن الرأي العام العربي الذي شكل عنصر ضغط قوي على النخب الرسمية- تأكد في عدم نجاح القوات الأمريكية في الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل التي كانت السبب المبرر لقيام الإدارة الأمريكية بالغزو ، ولقد تنوعت استجابات النظم العربية لتداعيات الغزو الأمريكي / البريطاني للعراق.[56]

فكان موقف الجامعة العربية في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في 15 فبراير 2003 ، أن تبنت قرارًا يدعو الدول العربية إلى عدم تقديم أي تسهيلات من أي نوع قد تخدم عملاً عسكريًا ضد العراق ، وفي مقدمة البيان التزام الدول العربية بالحفاظ على أمن وسلامة جمهورية العراق ودولة الكويت ووحدة أراضيها ورفض الدول العربية للعدوان على أي منهما باعتباره تهديدًا للأمن القومي لجميع الدول ، وفي مارس 2003 عقدت القمة العربية في شرم الشيخ وقررت

---

[55] Joint Statement from Morocco, United States", IIP digital U.S. Department of State,22 November 2013, in: http://iipdigital,usembassy.gov/st/english/texttrans/2013/11/20131122287774.himl#axzz3CduytV9D

[56] عبد العزيز شادي ، الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية ، مجلة النهضة ن العدد الأول ، يناير ، 2008 ، ص 176.

إنشاء لجنة سداسية تضم إلى جانب مصر كلاً من البحرين وسوريا ولبنان وتونس والأمين العام للجامعة العربية لتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية والعراق.[57]

الموقف المغربي من الحرب على العراق:

تمثل الموقف المغربي في خطاب الملك محمد السادس أمام القمة العربية بشرم الشيخ بمصر في مارس 2003[58] ، فقد تناول المخاطر الجسيمة للحرب على العراق حيث قال : " إن خطورة الوضع لا تسمح بالركون إلى موقف المتفرق والانتظار أو الاكتفاء بمجرد الاستنكار إلى أن تقع الكارثة ، ومن منطلق استشعارنا الجماعي لجسامة الأمانة الملقاة على عاتقنا ، علينا استنهاض تضامننا ، من أجل بلورة موقف عربي مسؤول وهادف ، يقدم اقتراحات وحلولاً عملية عاجلة للأزمة العراقية التي تعرف تطورات متصارعة ، تنذر بأوخم العواقب على العراق وعلى المنطقة بل وعلى العالم أجمع ، وقال أيضًا لقد دقت ساعة الحقيقة ، معبرة عن إجماع الإرادة الدولية على التحري في مسألة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولكي لا تتحول دقات ساعة الحقيقة إلى قرع طبول الحرب ، فإننا مطالبون أكثر من غيرنا بالتحرك الفعال والفوري لدعم التوجه السلمي في تدبير هذه الأزمة ، أما في معرض حديثه عن الحفاظ على وحدة العراق فقال : ومع تأكيدنا على أن الحفاظ على وحدة العراق ، شعبًا وكيانًا ، وعلى سيادة وحوزة كافة الدول العربية الشقيقة ، مسؤولية قومية مشتركة فإننا باعتبارنا جزءًا من النظام الدولي ، فكان حرصًا على تجنب الشعب العراقي الشقيق ، والمنطقة برمتها مآسي الحرب والدمار ، نهيب بالعراق إلى مواصلة التعاون المطلوب مع فرق التفتيش الاسمية ، وإننا ندعو كل الأطراف إلى التحلي بالصبر والحكمة والتبصر ، والمضي قدمًا في التعامل الإيجابي مع قرار مجلس الأمن رقم 1441 وعدم ادخار أي جهد لترجيح الخيار السلمي كأفضل نهج لبلوغ الأهداف المنشودة ، وضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية .

كما وجه الملك محمد السادس خطابًا حول الأوضاع في العراق في 20 مارس 2003 في الدار البيضاء[59] ، قال فيه : " في هذا الظرف الصعب وقد أخذت الأوضاع في العراق الشقيق المنحني الخطير وما بذلناه من جهود مخلصة من أجل تفاديه سواء في اتصالاتنا الثنائية بقادة الدولة الشقيقة والصديقة أو في إطار إسهامنا المتواصل من الجهود العربية والإسلامية والدولية من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة في نطاق التقييد بالشرعية الدولية وما تقتضيه من التزام بمقرارتها وبما يحفظ الشعب العراقي الشقيق وحدة ترابه وكيانه وبما يصون سيادة الدول العربية الشقيقة وأمنها واستقرارها.

إننا نتابع تداعيات هذا الوضع الخطير ، مستشعرين بما يدمي قلبك من أسى عميق ، مقتسمين وإياك القلق الكبير، ومدركين مدى الوضع الشديد لمأساة الشعب العراقي الشقيق في نفوس المغاربة جميعًا.

أما فيما يخص موقف النظام المغاربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد حاول النظام المغربي منذ انطلاق الحرب على العراق تفادي اتخاذ مواقف معارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة

---

[57]أحمد سعيد تاج الدين ، محنة أمة : ماذا جرى في العراق؟ ، مركز المحروسة ، القاهرة 2009 ، ص –ص 175 -176.

[58]خطب وندوات الملك محمد السادس ، يوليو 2002 – يوليو 2003 ، المملكة المغربية ، نشرة وزارة الاتصال ، أبريل 2004 ، ص ص 124- 125.

[59]ا خطب وندوات الملك محمد السادس ، يوليو 2002 – يوليو 2003 المرجع السابق ، ص 137.

بشكل مباشر ، وصوت في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية جامعة الدول العربية المنعقد في سبتمبر 2003 في القاهرة لصالح حضور ممثل مجلس الحكم العراقي هوشيار زيباري ، مما يعني اعتراف المغرب بشرعية مجلس نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاحتلال.[60]

الخاتمة

إن المتبع للعلاقات الأمريكية المغربية، من السهل عليه الاستنتاج وتميز هذه العلاقات بالهدوء ، ومن النادر إيجاد حقبة ما، اتسمت هذه العلاقات بالتوتر والفتور، أما الأزمات الأكثر شدة ، فهي ظاهرة منعدمة كليا تقريبا ومن الملاحظ أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بغيرها من دول العالم مليئة بالتوترات ولا تكاد تخلو علاقة بينها وبين دولة أخرى بما في ذلك أصدقائها وحلفائها وشركائها الاستراتيجيين لا تخلو علاقتها معهم من التوتر.

ومنذ أن انغمست الولايات المتحدة في الشؤون العالمية بعد الحرب العالمية الأولى فان جغرافية علاقتها الدولية اتسمت بكثير من الاضطراب واتبعت خطوط متعرجة تصعد أحيانا وتهبط أحيانا ومن النادر أن تتصف بالاستقرار الطويل وتعد المغرب إحدى الحالات النادرة لمثل هذا الاستقرار . في الواقع أن ظاهرة الاضطراب هذه يسهل فهمها فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعود بشكل أساسي إلى طبيعة الدولة الكبرى فمن طبائع الدول الكبرى اختلاف رؤاها ومسلكها ومطالبها وهو مما يحتمل عدم فهمه من الشركاء والأصدقاء كما تصطبغ علاقات الدول الكبرى مع غيرها بصبغة امبريالية وهي ما يضفي على مسلكها بعض خشونة التعامل وذلك يجر إلى كثير من التوترات والفتور على علاقاتها الدولية.

إن حالة الولايات المتحدة الأمريكية بالذات هناك من يضيف أسباب نفسية للمسلك الأمريكي تعود إلى حداثة تكوين المجتمع الأمريكي وطبيعة تكوين هذا المجتمع من مهاجرين أوروبيين جاء اغلبهم هربا من مجتمعاتهم ، وبهذا أصبحوا مجتمع سريع الحركة، وان حداثة الإمبراطورية الأمريكية وخبرته في الشؤون الدولية فان الحالة الأمريكية يصبح من السهل فهمها حيث وجدت نفسها الأخيرة بصورة شبه فجائية في مقعد القيادة العالمية دون إعداد مسبق لمثل هذا الدور ومن الطبيعي في مثل هذه الأوضاع لن ترتكب الكثير من الأخطاء وبعضها فادح في إدارة سياستها الخارجية.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر القرن الماضي وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة تصاعدت الأخطاء السياسية ودخلت هذه البلاد في سلسلة من الأزمات والتوترات مع كثير من الدول بما في ذلك دول أوروبا الغربية الحليف الرئيسي للولايات المتحدة وقد انحدرت هذه التوترات إلى مستوى الاسفاف وكلنا نذكر خلال الحرب على العراق عام 2003 الحملة التي شنها وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد على بلدان أوروبا الغربية وعلى الأخص فرنسا والمانيا حيث وصفها بأوروبا القديمة وبلهجة لا تخلو من التحقير مما دفع إلى ردود أفعال سياسية وشعبية واسعة ودفع بالعلاقة بين هذه الأطراف نحو التوتر والفتور.

وبالإضافة إلى ذلك إن تعقيد ما تواجه أوروبا من تهديدات الضفة الجنوبية هو موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول المغرب العربي باعتبارها تشكل في نفس الوقت دول انطلاق وكذلك دول عبور لذلك كان التعامل مع هذه الدول يهدف إلى تقليص حجم المهاجرين

60()فؤاد وليد ، التطبيع مع دولة إسرائيل حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية ،. رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2008,ص78.

القادمين منها كدول انطلاق عن طريق التركيز على دعم خلق مناصب العمل وتشجيع عمليات تكوين المؤسسات.

وأخيرا فان من الصعب إيجاد ما هو مشابه عند بحث العلاقة بين الولايات المتحدة والمغرب وبالرغم إن التوتر ظاهرة طبيعية مألوفة في العلاقات الدولية فان السمة الغالبة هي صفاء العلاقة بين البلدين وسواء تعلق الأمر بتاريخ العلاقة أو مستقبلها فان هناك عدة أسباب ساهمت في الماضي ومن المرجح أن تسهم بالمستقبل في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب.

التوصيات.

- العمل على ضمان نوع من التوازن بين مصالحها السياسية الجديدة بمنطقة شمال إفريقيا .
- فتح قنوات جديدة في العمل الدبلوماسي المغربي من شانها تقريب الرؤى وشرح القضايا داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم ربط قضية الصحراء المغربية بباقي المصالح السياسية الأخرى وكذالك الاقتصادية في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.
- الطابع الشمولي لاتفاقيات الشراكة بين الإطراف الأوروبية والمغاربية والتي تؤكد على مفهوم الأمن الشامل للبحر المتوسط وما تعنيه من فهم الطرفين بوجود وعي مشترك وإدراك مزدوج بوجود مخاطر تهدد امن المنطقة وبالتالي عدم قابلية مفهوم الأمن للتجزئة فهناك علاقة تكامل بين الأمن الأوروبي والأمن في جنوب المتوسط وذلك فان استقرار منطقة المغرب العربي مهم جدا لاستقرار أوروبا مما يستدعي وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة مصادر التهديد التي حددتها الأطراف والمتمثلة في عدم الاستقرار في الجنوب كظاهرة الإرهاب ظاهرة الهجرة .

Abstract

Morocco is considered to be a strategic ally in the North African region in the face of US-European competition in the region. What distinguishes the Moroccan political relationship is that it is the historical and renewed depth of relations between Morocco and the United States. - The US is generally cooperating in some of the priority areas in the foreign policy of the two countries. Morocco aspires behind this strategic political engagement to ensure US support for the autonomy proposal for the southern provinces of Morocco.